الاحتجاج بأسلوب المقايضة في تحليلات النحاة العرب

Protesting through the Barter Method in the Analyzes of Arab Grammarians

ابن شماني محمد[1]

جامعة أحمد زبانة غليزان، (الجزائر)، mohammed.benchemani@univ-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2021/07/10 تاريخ القبول: 2021/08/31 تاريخ النشر: 2021/12/23

الملخص :

لا تخلو أيّ عملية تواصلية بغضّ النّظر عن كونها ناجحة أو فاشلة من أساليب ومسالك حجاجية يُوظّفها كلّ عنصر من عناصر الدّارة التّواصلية بغرض التّأثير في غيره. وهذا لا يقتصر على التّواصل العادي بل يتعدّاه إلى التّواصل الذي يتّخذ صورة المساجلة والمناظرة في العلم. وهذا ما لمسناه بوضوح في العديد من المساجلات العلمية بين النحاة العرب في سياق تحليلاتهم اللّغوية بإيراد الخلاف النّحوي بين المدارس والنّزعات النّحوية. ومن أهمّ الأساليب والمسالك الحجاجية الاحتجاج بالمقايضة لإلزام الخصم أو المختلَف معه في مسألة نحوية معيّنة.

كلمات مفتاحية: النّحو. النحاة العرب. الاحتجاج. المناظرة. الحجاج. المقايضة. التّواصل.

Abstract:

Any communication process, regardless of whether it is successful or unsuccessful, is not devoid of methods and arguments that each component of the communicative circuit employs with the aim of influencing others. This is not limited to ordinary communication, but rather to communication

المؤلف المرسل: ابن شماني محمد

that takes the form of debate in science. This is what we have clearly noticed in many scientific debates among Arab grammarians in the context of their linguistic analyzes by citing the grammatical differences between schools and grammatical trends. One of the most important methods and pilgrimage paths is the protest through exchanging arguments to compel the opponent or the one who disagrees with us in a specific grammatical issue.

Keywords: Grammar. Arab Grammarians. The protest. Debate. Pilgrims. Barter. Communicate.

1. مقدمة:

تعد المناظرة العلمية بين العلماء من جملة العمليات التواصلية التي يكون فيها التركيز موجها صوب التأثير في المتلقي، ومحاولة استمالته قصد إقناعه بتصور علمي محدد، وهذا النمط من التواصل العلمي يقتضي التمكن من الأدوات الحجاجية و الإقناعية المختلفة ؛بحيث تجعل من المتلقي مقتنعا بما تلقاه من الذي يتواصل معه في سياق مساجلة علمية ميزتها الأساس عرض الأدلة والبراهين الكافية لتوصيل الفكرة المراد توصيلها ؛ فالمناظرة العلمية – التي تتضمن المساجلة آليا – تمثل عملية تواصلية تستعمل فيها مختلف المسالك الحجاجية ،و كذا الإقناعية الموجهة إلى الخصم أو المناظَر معه في قضية ما من قضايا العلم وهذا الضرب من المساجلات العلمية موجود لدى النحاة العرب في سياق التحليل اللغوي بإيراد الخلاف النحوي بين المدارس والنزعات النحوية.

و لعل من أهم و أبرز الأساليب و المسالك الحجاجية التي اتخذها النحاة في ذلك ، أسلوب الاحتجاج بالمقايضة بوصفه سبيلا ناهجة لإلزام الخصم أو المختلَف معه في المسائل النحوية المعينة فضلا عن التأثير فيه وإقناعه بمقايضته لحجة خصمه.

بناء على ما تقدّم فإننا سنميط اللثام عن هذا الأسلوب الحجاجي، باعتباره متضمنا لقيمة علمية وأخرى منهجية جرّاء ما يترتب عليه . بيد أننا يحسن بنا في هذا المقام أن نعرّج أولا على التحديد اللغوي لمفردة "**المقايضة** " على النحو الآتي :

2.التحديدات اللغوية

ورد في معجم العين للخليل (ت 175 ه) في معنى قيض ما هذا نصه : " أعطيته فرسا بفرسين قَيضَينِ ، و قَايَضَني و قَايضتُه "(الخليل،2003.ج446/3).

وقال أحمد بن فارس (ت 395 ه) في المجمل : " القيض : المثل والعوض، و هما قيضان، أي : كل واحد منهما عوض الآخر ... ويقال: قضني وقايضني به بمعنى " (ابن فارس 1986ج739/3).

و قال جار الله الزمخشري (ت 538 ه) في الأساس : " قيض : قيض الله له قرين سوء وقايضته بكذا : عاوضته . و هما قيضان : مثلان يصلح كل واحد منهما أن يكون عوضا من الآخر ... و من المجاز : ما أقايض بك أحدا" (الزمخشري.1998.ج115/1).

و قد فصّل ابن منظور (711ه) بعض الشيء في اللسان في معنى قيض بقوله : " و قايض الرجل مقايضة، عارضه بمتاع، و هما قيّضان كما يقال بيّعان، و قايضه مقايضة إذا أعطاه سلعة و أخذ عوضها سلعة، و باعه فرسا بفرسين قَيضَينِ. و القيض العِوَض و القيض التمثيل ... و في الحديث : إن شئت أقيضتك به المختارة من دُروع بدر. أي : أبدلك به و أعوّضك عنه ...أبو عبيد : هما قيضان أي: مثلان ... ويقال : هذا قيض لهذا، وقياض له أي: مساو له " (ابن منظور.2005.ج235/12)

و مما نقله الفيومي (ت 770 ه) في معنى المقايضة هو أن تكون بمعنى العوض، أي : قايضته به عاوضته عرضا بعرض و كل واحد منهما قيض (الفيومي.2013.ص325). و نلفي كذلك من المتقدّمين الرّازي (ت 666 ه) يوجز العبارة في معناها بقوله : " و قايضته مقايضة، عارضته بمتاع " (الرازي.2005.ص 272). أما معناها عند المحدثين فإنه لم يختلف عمّا قرّره القدماء في معاجمهم.(جمع اللغة العربية.2004.ص 770).

على العموم ما يمكن استنتاجه مبدئيا من هذه التحديدات اللغوية التي قدّمناها هو أنها كلها اتفقت على أن **المقايضة** هي **عوض** و **مثل** و **معارض** و **بدل** و **مساواة** أو **معادلة**. و بما هي عوض فإنها تتضمن دلالة الأخذ و الرّد أي : أخذ الشيء المعيّن و رد شيء آخر عوضا عنه ، و هذا جلّي في المعاملات المختلفة. و بما هي مثل، فإنها تدل على أنّ الشيء الذي عوّضناه لا بد أن يكون مماثلا للمعوض، و هنا تندرج دلالة المساواة والبدل. و هذه كلها بما هي مترادفة فإنما هي متضمنة لدلالة

المعارضة ، أي : العوض يكون بالمعارضة، و كذا باقي المترادفات المذكورات ، فالمعارضة هنا هي العرض أي عرض العوض أو البدل أو المثل أو الشيء المساوي المعادل لشيء آخر،ويتضح هذا في قولهم :عارضه بمتاع.

يتحدد بهذا الاعتبار فحوى الحجاج بأسلوب المقايضة لدى النحاة العرب في أن يعارض نحوي أول نحويا آخر في سياق التحليل و التقعيد بما عورض هو به من النحوي الآخر، فلا يحتاج إلى بذل الوسع في استحضار دليل أو حجة جديدة ؛ بل يكتفي برد الدليل الذي عورض هو به فيعارض به خصمه معارضة مماثلة و مساوية فيثمر هذا الأسلوب من الاحتجاج قولين أو استنباطين نحويَينِ في الأقل من دليل واحد مشترك، فهذا الأسلوب الحجاجي المتداول بينهم يسمى الاحتجاج بالمقايضة، لذا دراسته لا تقلّ في أهميتها عن دراسة الحجاج المغالطي السفسطائي عند التداوليين المعاصرين (Wood et Dauglas.1992)

3.نماذج عملية :

مما هو متعارف عليه أنّ المصنفات النحوية القديمة التي خُصصَت للخلاف النحوي، قد حوت العديد من المسائل و القضايا النحوية و الصرفية الكلية و الجزئية، الأصولية و الفرعية ؛ و بما هي كذلك فإنها في جانب قد حفظت لنا العديد من الطرائق و الأساليب الحجاجية التي كان يتداولها العلماء فيما بينهم في مَعرِض المناظرة . و ما دمنا نركز هنا على أسلوب حجاجي معيّن – و هو أسلوب المقايضة – فإنه يحسن بنا تقديم بعض المسائل النحوية المختلَف فيها من بعض المصنفات النحوية ذات الطابع الجدلي تمثيلا لا حصرا ، باعتبارها اتخذت فيها طريقة المقايضة أسلوبا به تحلّل المسائل النحوية أو الصرفية مع ضرورة التركيز على ثمرة الاحتجاج بهذا الأسلوب :

1.3. المسألة الأولى : في المصدر و الفعل أيّهما أصل ؟

من ذلك ما نجده في كتاب الإيضاح في علل النحو :

قال الزجاجي (337هـ) : " باب القول في الفعل و المصدر، أيّهما مأخوذ من صاحبه ؟ قال سيبويه وجميع البصريين : الفعل مأخوذ من المصدر و المصدر سابق له فهو اسم الفعل و هذا معنى قول

سيبويه : " و أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء "، و أحداث الأسماء المصادر ... قال الفراء و جميع الكوفيين : المصدر مأخوذ من الفعل و الفعل سابق له و هو ثان بعده ". (الزجاجي 1996.ص 56)

ثم بيّن الزجاجي بعد هذا أدلة كل فريق على صحة دعواه، و ما يهمنا هو ما كان من الأدلة متضمنا للمقايضة بالحجة نفسها، فاحتجاج البصريين على الكوفيين بأنّ المصدر قبل الفعل هو **إجماعهما** على أنّ الاسم سابق الفعل فوجب أن تكون المصادر سابقة للأفعال (الزجاجي 1996.ص 56.57). فيعارض الكوفي البصري مقايضة، باتخاذ دليل السبق هذا حجة بها يفحم البصري، فيقول : "الدليل على أن المصادر بعد الأفعال، و أنها مأخوذة منها، أنّ المصادر تكون توكيدا للأفعال كقولك ضرب زيد ضربا و خرج خروجا، و قعد قعودا و ما أشبه ذلك، فلا خلاف في أن المصادر هاهنا توكيد للأفعال، و التوكيد تابع للمؤكد ثان بعد ، و المؤكد سابق له، فدل ذلك على أن المصدر تابع للفعل مأخوذ منه و أن الفعل هو الأصل الذي أخذ منه " (الزجاجي 1996.ص 61.60).

يتضح من معارضة الكوفي هذه أنّ ما اعتمد عليه البصري في كون الاسم سابقا على الفعل ومنه سبق المصدر على الفعل رُتبة بدعوى الإجماع بين البصريين و الكوفيين ، تم مقايضته بإجماع آخر يتعلق بتقديم المؤكد على المؤكد و هو ما يستدعي تقديم الفعل رتبة على الاسم فيلزم عنه تأخير المصدر على الفعل. و في تأخيره عليه دلالة على كونه مشتقا من الفعل تابعا له. و لكن لا يتوقف الأمر عند هذا، بل يعارض البصري الكوفي ثانية بحجة يقايض بها حجة الكوفي و هي قول الزجاجي : " قلت أنا للمحتج من الكوفيين بهذا الاحتجاج ..و الدليل على صحة ما قلناه **إجماع** الكوفيين و البصريين على إجازتهم، قياما قُمتُ و ضربا ضَربتُ زيدا، فيقدّمون المصدر على الفعل، و لو كان توكيدا له على الحقيقة، تابعا كتواكيد الأسماء، لما جاز تقديمه عليه، كما لا يجيزون نفسه ضربت زيدا.وهذا بيّن واضح "(الزجاجي 1996.ص 61).

إذًا الحجة واحدة، وهي إجماع الفريقين معا، فكما عارض البصريون الكوفيين بالإجماع، عارض الكوفيون البصريين بالإجماع مقايضة، و هكذا نجد البصريين يعارضون أهل الكوفة مرة ثانية بالإجماع نفسه مقايضة لهم.

إنّ ثمرة هذا الأسلوب الحجاجي في هذه المسألة تتجلى في الأقل في بعدين : البعد التداولي، والبعد الفلسفي، وليس غرضنا في هذا المقام الترجيح أو الفصل بين المتحاججين، و إنما نروم بيان ما يترتب على أسلوب المقايضة في الحجاج النحوي من نتائج و مسائل فرعية لها صداها القوي في الفكر النحوي العربي خاصة و الفكر اللساني العربي عامة.

أما من الناحية الفلسفية فينتج عن هذه المقايضة مسألة أخرى تتمثل في الأسئلة الآتية : ما المقصود بالاسم هنا ؟ هل هو عين المسمى أم هو شيء غير المسمى ؟ و أيضا يرد سؤال الأسبقية هذه هل هي أنطولوجية أم اعتبارية أم منطقية أم طبيعية ؟ و المؤكد أن الخوض في مسائل من هذا القبيل يفضي إلى جدالات لا تنتهي وربما لا تثمر أصلا، فهي من جنس العلل الجدلية النظرية الفلسفية. (الزجاجي 1996.ص 64.65).

وأما من الناحية التداولية (الفعلية) فإن هذه المقايضة تثمر نتيجة أخرى مفادها أن القول بأسبقية الفعل على الاسم و من ثم كون الفعل أصلا للمصدر و المصدر مشتق منه لا يتوافق و الواقع اللغوي الفعلي من حيث كونُ اللغة مجموع الأحداث الحاصلة بالفعل لا باعتبارها نسقا صوريا منغلقا، ذلك أن اللغة بما هي حدث فعلي خاضع للزمان و المكان، يدل دلالة واضحة على أن- بخلاف ما إذا عكست القضية، – الواقع اللغوي يشهد بأننا نحن المتكلمون باعتبارنا فاعلين حقيقيين نكون سابقين على أفعالنا، أي : الفاعل سابق على فعله، و ليس الفعل ثم الفاعل، فيكون بهذا المعنى المصدرُ هو الحدث؛ لأنه هو الحدث الذي أحدثه الفاعل و بعدها تم التحديث عنه فيكون الحدث سابقا للحديث عنه (الزجاجي 1996.ص 57و83) . وهكذا تتجلى ثنائية لسانية هامة و معاصرة و هي النسق ≠ الاستعمال.

2.3. المسألة الثانية : في حدّ الاسم.

ورد في كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السّيد البَطَلَيَوسِي الأندلسي (521هـ) ما يفيد اعتماده على أسلوب المقايضة في الاحتجاج على أبي القاسم الزجاجي في كتابه الجمل، و معارضته له في حدّ الاسم الذي قدّمه الزجاجي ؛ بحيث قال : " قال الزجاجي : فالاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الخفض " (البطليوسي.ص59). يتعقب ابن السّيد هذا الحدّ و يقايض الزجاجي بما ثبت عن العرب من استعمالها لألفاظ هي أسماء و لكن لا ينطبق عليها حدّ الزجاجي، أي: لا تكون فاعلا و لا مفعولا و لا يدخلها الخفض بحروف الخفض.

يقول ابن السّيد ما يلي : " و أما تحديد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الخفض فإنه لا يصح على الإطلاق؛ لأنا وجدنا من الأسماء ما لا يكون فاعلا ولا مفعولا ولا يدخل عليه حرف خافض. من ذلك قول العرب : " **يا هناه أقبل** " لا يقع إلا في النداء خاصة، لا يقال : "**جاءني هناه** " و لا " **رأيت هناه** " و لا " **مررت بهناه** "؛ لأنه لنداء خاصة، كذلك نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلا و ذلك نحو أسماء الاستفهام... " . (البطليوسي.ص59).

إنّ أسلوب الاحتجاج بالمقايضة في هذه المسألة واضح جدا، و مما يثمره هو أنّ المقولات النحوية العربية (الاسم و الفعل و الحرف) و هي هنا الاسم لا يمكن حدّها الحدّ المنطقي الصوري المانع الجامع – بناء على الجنس أو النوع أو الفصل – للنقض الداخل عليه، فيلزم عنه أن يكون تحديد الاسم و سائر المقولات النحوية من جهة قياس التمثيل، و هو قياس جزئي على جزئي آخر. و هذا ما نلفيه بصورة جلية في كلام النحاة المتقدمين على غرار سيبويه (180هـ) الذي حدّه بالمثال لا بالحدّ الصوري، فقال ما هذا نصه : " فالكلم اسم و فعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم و لا فعل، فالاسم رجل و فرس وحائط ... " (سيبويه 1990.ج9/1). فقد مثّل للاسم و لم يحدّه كما درج عليه المتأخرون من النحاة. و هنا تحديدا، تبرز قيمة هذا الاحتجاج لأنّ من اعتمد في تحديد الاسم و سائر المقولات النحوية على الحدود المنطقية الصورية، يكون ناظرا إلى اللغة العربية باعتبارها لسانا و هو معنى النسق فيتعامل معه في معزل عن التداول الفعلي ،أو بعيدا عن عادات العرب في تصريف كلامها بالفعل، في حين يكون مَن مثّل للاسم ولسائر المقولات النحوية ، مستندا على ما تم نقله عن العرب باعتبارها تكلّمت بكلام ليس ينفك عن

التداول و الاستعمال؛ فالنظرة الأولى نسقية، و الثانية سياقية، و النظرة الأولى نظرية مجردة، و الثانية مراسية حسية (فعلية).

3.3.المسألة الثالثة : في هاء أمهات.

ورد في كتاب سرّ صناعة الإعراب لابن جني (392هـ) :"باب حرف الهاء"، فصل "زيادتها في أمهات" ما هذا نصه :

" فمّما زيدت فيه الهاء قولهم : " أمهات " وزنه " فعلهات " و الهاء زائدة، لأنه بمعنى الأم، والواحدة "أمهة " ... و قولهم : " أم بينة الأمومة " قد صح لنا منه أن الهمزة فيه فاء الفعل، و الميم الأولى عين الفعل، والميم الآخرة لام الفعل. " فأم " بمنزلة دُرّ و حُبّ و جُلّ ، مما جاء على فَعَل و عينه ولامه من موضع واحد " (ابن جني.ج115/2). ففي هذا النص يدلّل ابن جني على كون لفظة " أم " أصلها فَعَل و أن الهاء فيها زائدة. و ضرب لنا في ذلك أمثلة من اللغة العربية تشهد بأن لفظة " أم " لها نظير في العربية و هي درّ و حبّ و جلّ من حيث الوزن. و العودة إلى النظير يؤنس بصحة ذلك.

فيعارض هذا القول بقول آخر مقايضة بالحجة نفسها، و هو ما أجازه أبوكر بن السرّاج (316هـ) في قول من قال: " أمهة في الواحد أن تكون الهاء أصلية و تكون " فعلة " فهي في هذا القول الذي أجازه أبو بكر بمنزلة " ترّهة" و " أبّهة " و " علّفة " و " قبّرة " " (ابن جني.ج115/2)، فهذا القول كما نرى، يقايض القول الأول بالحجة نفسها و هي : **استحضار النظير**، فكما كانت لفظة " أم " لها نظائرها من كلام العرب، فكذلك لفظة "أمهة " لها نظائرها من كلام العرب. فرواية برواية – على حدّ تعبير ابن جني – لأنّ لفظة أمّ بينة الأمومة رواها ثعلب و هو ثقة و حجة في اللغة، و أما لفظة أمّهة فقد رواها الخليل (ابن جني.ج119/2) و هو ثقة و حجة في اللغة.

إنّ ثمرة الاحتجاج بأسلوب المقايضة في هذه المسألة اللغوية و الصرفية، يتجلى في اعتبار مَن تطلق عليه هذه اللفظة أو تلك، أي : ضرورة النظر في كلام العرب و سننها في ذلك، و هو ما يفضي إلى استحضار المسمى الذي تطلق عليه العرب لفظة الأمهة، و المسمى الذي تطلق عليه لفظة الأم ، و في كلامها ما يبيّن ذلك، و هو ما أنشده ابن جني نفسه من أبيات شعرية تفصح عن مقصود العرب من

إطلاق لفظة الأم بأنها مقتصرة على الآدميين و هم العقلاء، في حين تطلق لفظة الأمهة على غير الآدميين و هم غير العقلاء(ابن جني.ج116/1) . و بهذا يتبين أن المسألة المذكورة لا تقتصر على الجانب الصرفي بل هي ذات صلة مباشرة بدينامية اللغة العربية، فهي قضية لا تتميز عن قضية التذكير و التأنيث و المحايد الذي يذكر و يؤنث و تصنيف الموجودات بحسب ذلك، و هذا هو الموضوع الجوهري للمجامع و الهيئات و الأكاديميات اللغوية المعاصرة.

4.3.المسألة الرابعة : في الاسم الذي لا يتصرف.

وردت هذه المسألة في كتاب أمالي السهيلي (ت 581 ه) و هي متعلقة بما لا يتصرف من الأسماء. قال : " زعموا أن الاسم الذي لا ينصرف امتنع من الخفض و التنوين لمضارعته الفعل، إذ الفعل فرع للاسم و ثان له، و الذي لا يتصرف من الأسماء فيه علّتان فرعيتان " (السهيلي.2015.ص 19) ثم ذكر العلل المانعة من الصرف. يعد هذا القول بمثابة تلخيص لما أجمع عليه النحاة في مسألة علّة امتناع الاسم من دخول الخفض و التنوين عليه، إلّا أنّنا نلفيه يعارضهم بالحجة نفسها مما هو مسموع عن العرب، و معارضته لهم جاءت بأسلوب المقايضة في الاحتجاج عليهم ؛ بحيث قال : " .. فإنا قد نجد الاسم مضارعا للفعل لفظا و معنى و عملا و رتبة، و هو مع ذلك يدخله الخفض و التنوين، كضارب ونحوه، فإن فيه لفظ الفعل و معناه، و يعمل عمله، و هو تال للاسم و وصف له ثم لم يمنعوه الخفض والتنوين، و من ذلك : مسلمة، فإنه قد اجتمع فيه الوصف و التأنيث و هو مع ذلك متصرف، و من ذلك السِّفسير و البندار قد اجتمع فيه العجمة و الزيادة ثم هو متصرف، فهذا كسر العلة. وأما نقضها فإن الجمع ثان للإفراد و قد يجتمع مع الوصف فلا يمنع الصرف، كقولك : كرام، وغيّب، و أمجاد ونحو ذلك. ثم قد تعدم هذه العلل من الاسم، و هو مع ذلك ممنوع من الصرف، نحو أبي قابوس، فليس فيه إلاّ التعريف، و قد منع من الصرف؛ لأنه عربي مشتق من القبس والقابوس هو الحسن الوجه " (السهيلي.2015.ص20).

لقد قايض السهيلي النّحاة بما هو ثابت في كلام العرب من وجود أسماء فيه العلل المانعة من الصرف التي اشترطها النحاة و لكنها لم تكن ممنوعة، و كذلك ورود العكس عنهم و هو وجود أسماء

تنعدم فيها العلل التي شرطها النحاة و هي مع ذلك ممنوعة من الصرف، و هذا الأسلوب الحجاجي من السهيلي أسلوب قوي لازم للنحاة فيما وضعوه من شروط و علل مانعة للاسم من الصرف، لذا نجده يذكر بعد هذا حجة للنحاة الغرض منها هو الانفصال من اللاّزم الذي لزمهم به السهيلي؛ بحيث قال : " فإن قالوا : الفعل أثقل من الاسم، والعجمي أثقل من العربي، و المؤنث أثقل من المذكر، و الجمع أثقل من الواحد فإذا اجتمع في الاسم من هذه ثقلان منع ما منعه الفعلُ من الخفض و التنوين. فالثقل هي العلة، ... "(السهيلي.2015.ص 22)، إذًا الحجة المؤسس عليها هنا هي حجة **الثقل و الخفة**. فكل ثقيل بهذا الاعتبار يكون مانعا، و كل خفيف لا يكون كذلك. و بناء عليه يعارضهم السهيلي مقايضة بالحجة نفسها قائلا : " فيقال لهم : أثقل حسي هو أم ثقل عقلي ؟ فإن أردتم ثقلا يدرك بالحس: إمّا بحاسة اللسان، و إمّا بحاسة السمع، فلا شك أن فرزدقا و شمردلا و مسحنككا و حلكوكا واشهيبابا أثقل على الحاستين من زينب و سعاد و حسناء. و إن عنيتم ثقلا عقليا يدرك بالقلب و يوجد في النفس، فلا شك أن قولك : همٌّ و غمٌّ و سخطٌ و بلاءٌ، و جذامٌ و برصٌ أثقل على النفس أن تسمعه من حسناء وكحلاء، وألمى و ألعس و ثغر أشنب و مقلة نجلاء و شجرة فنواء و روضة غنّاء. فهذا الثقيل متصرف، وهذا الخفيف غير متصرف. و لا يتصور في العقل و لا في الوجود ثقل خارج عن هذين النوعين العقلي والحسي، فإذا، لا ثقل في زنابَ و ربابَ عقلا ولا حسا، و لا خفة في فرزدق و دردبيس عقلا و لا حسا أيضا، و قد صرفوا دردبيسا، ولم يصرفوا زناب مع ما فيها من الخفة و الاستعذاب "(السهيلي.2015.ص 22-23).

ما يلاحظ على معارضة السهيلي للنحويين أنه حاججهم بالحجة نفسها التي اعتمدوا عليها فردها عليهم فيكون بذلك مقايضا لهم، و لم يلجأ إلى استحضار حجة أو دليل غير الدليل أو الحجة التي قدموها وهي **الثقل** و **الخفة**، فهذان المفهومان عند سائر النحاة يعدّان دليلا كافيا لمنع صرف الاسم أو لعدم منعه، و هما عند السهيلي يعدّان دليلا غير كاف لمنع صرف الاسم أو عدم منعه.

من هذا المنظور تبرز ثمرة هذا النوع من الحجاج في تحرير و تخريج المسائل النحوية خاصة، عندما يؤكد السهيلي على أن المانع " من صرف الأسماء استغاؤها عن التنوين الذي هو علامة الانفصال، وإشعار

بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده، و لا متصل به، و ليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكّن كما ظنّه قوم. فإن العرب لا(السهيلي.2015.ص 24-25) تريد أن تشعر المخاطب بتمكّن الاسم، و لا أيضا التمكّن معنى تحتاج إلى بيانه و إعلام المخاطب به " . و بهذا تتلخص النتيجة في الإشكال الآتي : هل الأسماء التي لا تتصرف خاضعة لمنطق العرب بحيث نقل عنها سماعا، أم هو ضرب من التحكم الخاضع للتفكير المنطقي الصوري ؟

5.3 .المسألة الخامسة : في ألف التثنية.

و هي متعلقة بألف التثنية، و قد خصّها ابن جني (ت 392 ه) ببحث مستقل، في كتابه علل التثنية فبعد أن سرد مجمل الأقوال في ألف التثنية و ما هي حقيقتها من الناحية الإعرابية، نلفيه يفصّل تلك الأقوال المجملة و ينبري في الرد عليها بأساليب حجاجية متعددة، من جملتها أسلوب المقايضة، الذي برز جليا في الفصل الذي خصص لذكر الاعتراضات التي ترد على القول بأن الألف حرف إعراب. يقول مبينا ذلك :

" فإن قال قائل : فإذا كانت الألف حرف الإعراب فما بالهم قلبوها في الجر و النصب ؟ وهلّا دلّك قلبها على أنها ليست ك " دال "زيد،إذ"الدال "ثابتة على كل حال ؟ " (ابن جني.1991.ص54).

فيقايض ابن جني المعترض على كون الألف هي حرف الإعراب بالحجة نفسها قائلا : " إن انقلاب الألف في الجر، و النصب، لا يمنع من كونها حرف إعراب ؛ لأنا قد وجدنا – فيما هو حرف إعراب بلا خلاف بين أصحابنا – هذا الانقلاب و ذلك " ألف " كلا و كلتا من قام الرجلان كلاهما والبنتان كلتاهما، و مررت بهما كليهما و كلتيهما، و ضربتهما كليهما و كلتيهما، فكما أنّ " الألف " في كلا، و كلتا حرف إعراب وقد قُلبت كما رأيتَ، فكذلك أيضا " ألف التثنية " هي حرف إعراب و إن قُلبت في الجر و النصب "(ابن جني.1991.ص54-55).

فواضح أنّ الحجة التي اعتمدها المعارض هي حجة الانقلاب، أي : إن انقلاب الألف في الجر والنصب في التثنية يدّل دلالة قاطعة على أن الألف في التثنية ليست هي حرف الإعراب كما ذهب إليه البصريون عموما وسيبويه خصوصا. إلّا أنّ انفصال البصريين من هذا الإلزام – على لسان ابن جني – تم

بمقايضة المعترض الحجة نفسها و هي الرّد **بالانقلاب** ذاته، مما هو ثابت عن العرب في كلامها، و هو قولهم : كلا و كلتا فالألف فيهما يحدث فيها الانقلاب نفسه الذي احتج به المعترض، في حالتي الجر والنصب بالاتفاق. و عليه، تثمر هذه المقايضة في هذا السياق ثمرتين على الأقل هما :

الكشف عن الخلفية التي انطلق منها الكوفيون و كذا البصريون، فالأوائل " كلا " و " كلتا " عندهم تثنية " كل و كلت " فهما لفظان مفردان يدّلان على المثنى المذكر و المؤنث، بإضافة ألف التثنية لهما فهما بهذا الاعتبار مركبان و ليس هما بسيطين. بالمقابل يعد البصريون " كلا و كلتا " لفظين مفردين وضعا أصلا للتثنية (ابن خالويه.2004.ص72) فهما عندهم بسيطان. وهنا تبرز ثنائية المركب البسيط، و هي قضية أخذت نقاشا كبيرا بين النحاة في مسائل أخرى غير هذه.

أما الثمرة الثانية، فإنها تتجلى في تقاطع مسألة ألف التثنية بمسألة الأسماء الستة ، فهذه أيضا يرد فيها الخلاف نفسه الذي ورد في التثنية، مما يوجب بمقتضى مذهب البصريين أنّ حروف العلّة في هذه الأسماء هي أيضا حروف الإعراب على غرار ألف التثنية ، و أنّ الانقلاب الحاصل في هذه الحروف حاصل في ألف التثنية، مما يلزم عن القول بما ذهب إليه غير البصريين من عدم اعتبار ألف التثنية و كذا حروف العلّة في الأسماء الستة حرف إعراب، أن يبقى الاسم على حرف واحد، و هذا ممّا لا نظير له في لسان العرب " فكما أنّ هذه كلها حروف إعراب و قد تراها منقلبة (في النصب و الجر) فكذلك لا يُستنكر في " حرف التثنية " أن يقلب و إن كان حرف إعراب "(ابن جني.1991.ص55).. وعليه، تكون النتيجة على النحو الآتي :" ولو لم تكن الواو في " ذو " و" فو " حرف إعراب لبقي الاسم الواحد على حرف واحد و هو " الذال " "(ابن جني.1991.ص54). وهذا ممتنع لافتقاره إلى النظير في كلام العرب.

6.3 .المسألة السادسة : في التذكير و التأنيث.

يقول المفضل بن سلمة (ت 300 ه) ما هذا نصه : " اعلم أنّ الفرق بين المذّكر و المؤنث ثلاث علامات تكون في المؤنث منها : **الهاء** نحو فلان و فلانة و قائم و قائمة، و **المَدَّة الزائدة** التي

يكون في الحمراء والضراء و ما أشبه ذلك، و **الياء** التي تكون في حبلى و سكرى. فأما المدة و الياء فلا تقعان لمذكر في حال " (المفضل بن سلمة.1997.ص319).

فكما هو بيّن من هذا النص، أن ابن سلمة قطع القول بأن المدة الزائدة، و الياء و هي الألف المقصورة كما مثّل لا تقعان في المذكر مطلقا، فيكونان خاصّين بالمؤنث فقط، غير أننا نجد معارضة صريحة لهذا الرأي أو القول بالحجة نفسها التي اتخذها ابن سلمة و غيره، و هي أنّ العرب قد ورد عنها سماعا أسماء مذّكرة فيها هذه المدة الزائدة، و كذا الألف المقصورة، فيكون هذا السماع ناقضا للقول المتقدم، وعليه يعارض هذا القولَ التستريُ الكاتبُ (ت 361 ه) في كتابه المذكر و المؤنث، قائلا : " ليس يجري أمر المذّكر و المؤنث على قياس مطرد و لا لهما باب يحصرهما كما يدّعي بعض الناس ؛لأنّ ... هذه العلامات بعينها موجودة في المذّكر.

- أما **الهاء** ففي مثل قولك : رجل ... نسّابة و علّامة و ربعة، و راوية للشعر، و صَرُورَة للذي لم يحج...
- و أما **الألف الممدودة** فمثل : رجل عياياء، و طباقاء، و بسر قريناء، و يوم ثلاثاء، وأربعاء وأسراء و فقهاء ...
- و أما **الألف المقصورة** ففي مثل : رجل خنثي، و زبعرى للسيء الخلق، و جمل قبعثرى إذا كان ضخما شديدا، ... وسكرى، وجرحى ... وخزامى نبت ..."(التستري.1983.ص 47-49).

كما هو ملاحظ لقد اعتمد التستري في إبطال ما ادّعاه المفضّل بن سلمة و الفرّاء قبله بالحجة نفسها التي اعتمدا عليها، و هي كون المدة الزائدة و الألف المقصورة خاصتين بالمؤنث دون المذكر، فقد أثبت عكس ذلك برواية ما سمع عن العرب من ألفاظ هي مقتصرة على المذكر فقط، و فيها ما منعه المفضّل و الفرّاء. ويمكننا تصور أسلوب المعارضة مقايضة للحجة على النحو الآتي :

- المفضل و الفراء : المدة الزائدة و الألف المقصورة لا تقعان لمذكر بحال.
- فيقول التستري : ما قولكما في وقوعها في المذكر كما في المؤنث سماعا ؟

- فيقولان : ما صحة دعواك ؟
- فيقول : ورد عن العرب ألفاظ فيها المدة الزائدة و الألف المقصورة فيما هو خاص بالمذكر، ثم يذكر الألفاظ السابقة.

و هكذا تبدو المقايضة بالحجة هنا واضحة جدا، إذ حافظ التستري على الحجة نفسها التي احتج بها المفضّل و الفرّاء و ردها عليهما بما يبطل دعواهما. و ذلك منه ليس استجلابا لدليل آخر، بل هو عين الدليل إلا أنه قايضهما. أي : فإن قلتما كذا ، فلنا أن نقول مثله و يكون دليلا عليكما لازما لكما فلا هما منه ينفصلان.

4. الخاتمة :

بعد ذكر هذه النماذج باعتبارها عيّنات على طريقة حجاجية ذات قيمة علمية و منهجية و حتى معرفية لدى النحاة العرب القدامى ، يمكننا عدّ أسلوب المقايضة في الحجاج النحوي و اللغوي عموما طريقا واضحة المعالم في الإسهام في الدرس التداولي و الحجاجي المعاصر تحديدا ، بل يعد هذا من المسائل التي تحتاج إلى فضل بيان من التأمل و البحث بغية النظر في الأساليب و الطرائق و المسالك الحجاجية التي اتخذها علماؤنا منوالا ثابتا في العديد من السياقات المتصلة بالتنظير النحوي خاصة و اللساني عامة ؛ إذ لا يقل شأن هذه الطريقة في قيمتها العلمية عن سائر الطرائق الحجاجية التي تنص عليها اللسانيات التداولية في صورتها الحجاجية ، و قد كنا أومأنا إلى الطريقة السفسطائية أو القياس المغالطي الذي صار ينظَّر له اليوم في اللسانيات باعتباره مسلكا حجاجيا ناجعا و قابلا لأن يعدّل بما يخدم اللغة الإنسانية ؛ بحيث يستفاد من مساجلات و جدالات السفسطائيين الذين طالما انتُقِدُوا عبر مرّ التاريخ الفلسفي من أفلاطون و أرسطو إلى ابن رشد ، كونهم يعتمدون على المغالطة والتمويه في مناظرة الخصم، فما بالنا نحن اليوم أمامنا مناظرات علمية و مجالس بحثية سجلتها لنا كتب الطبقات والتراجم فضلا عن كتب الخلاف النحوي و الصرفي و اللغوي و البياني و كذا كتب الأمالي التي حوت العديد من أشكال و صور الحجاج والمحاججة و المناظرة و الإقناع ، وما أسلوب المقايضة بالحجة إلّا واحد منها .

5. المراجع:

- الفراهيدي بن أحمد الخليل(2003) معجم العين، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت.لبنان.
- ابن فارس أحمد (1986) المجمل في اللغة، تحقيق عبد المحسن سلطان،مؤسسة الرسالة بيروت. لبنان.
- الزمخشري جار الله محمود (1998) أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت. لبنان.
- ابن منظور أبو الفضل بن مكرم (2005) لسان العرب، تحقيق أبي القاسم محمد كرّو.دار صادر بيروت.لبنان.
- الفيومي أبو العباس أحمد بن محمد بن علي (2013) المصباح المنير،دار ابن الجوزي. مصر.
- الرازي زين الدين محمد بن عبد القادر (2005) مختار الصحاح، تحقيق أحمد إبراهيم زهرة، دار الأصالة.الجزائر و دار الكتاب العربي. لبنان.
- مجمع اللغة العربية (2004) المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية .مصر.
- الزجاجي أبو القاسم (1996) الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس بيروت.لبنان.
- البطليوسي بن سيد . الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل . تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي،دار الطليعة بيروت لبنان.
- سيبويه أبو بشر عمرو بن قنبر (1990) الكتاب ، مؤسسة الأعلمي بيروت لبنان.
- ابن جني أبو الفتح عثمان .سر صناعة الإعراب ، تحقيق علاء حسين أبو شنب، المكتبة التوفيقية.مصر
- ابن جني أبو الفتح عثمان (1991) علل التثنية تحقيق صبيح التميمي، دار الهدى الجزائر
- السهيلي عبد الرحمن (2015) الأمالي ، تحقيق محمد إبراهيم البنا. المكتبة الأزهرية للتراث .مصر.

– ابن خالويه الحسين بن أحمد (2004)، ليس في كلام العرب.تحقيق عبد الغفور عطار، المكتبة الجامعية مصر.

– ابن سلمة المفضل (1997) المختصر في المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبد التواب.مجلة معهد المخطوطات العربية .المجلد 17 الجزء 02.

– الكاتب التستري (1983) المذكر والمؤنث.تحقيق أحمد عبد المجيد الهريدي.مكتبة الخانجي.مصر ودار الرفاعي السعودية.

-John Wood et Douglas Walton(1992), Critique de l’argumentation, tr : Christian Plantin, Ed : Kimé, Paris.